

محمد عبو يتهم النهضة بتوظيف مال غير قانوني في الانتخابات

تثير مصادر تمويل حركة النهضة الإسلامية في تونس، جدلا واسعا، وسط تصاعد وتيرة الاتهامات باستغلال التمويل الأجنبي وشبهات فساد تعلقت بالحملة الانتخابية للحزب واستقطاب الفئات الشعبية لتعزيز الخزان الانتخابي، بهدف ضمان موطن قدم راسخة في الحكم.

خالد هديوي

واعتبر الأمين العام لحزب حركة الشعب زهير المغزاوي "أن المال السياسي للنهضة وغيرها من الأحزاب مجهول المصدر، وقد تمكنت من خلاله الحركة من بسط نفوذها على المشهد السياسي وتحكمت في خيوط اللعبة". وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "النهضة تمكنت من خلال حملاتها الانتخابية من أن تغير نتائج الصندوق بواسطة أموال مجهولة المصدر".

وأشار المغزاوي إلى أن تقارير دولية في العام 2018، أثبتت عدة خروقات سياسية بتوظيف المال الفاسد وضلوع النهضة في مثل هذه الممارسات.

وفي الاتجاه ذاته ذهب زميله بحركة الشعب، سالم لبيص، ليصف حركة النهضة بـ "عين الفساد السياسي في تونس".

وقال سالم لبيص في تدوينة نشرها على صفحته بـ فيسبوك "حان الوقت لكي تغادر الحكومة وتضم إلى قوى المعارضة (قلب تونس والكرامة والدستوري الحر)، أما رئاسة البرلمان فلا مناص من أن تؤول إلى الائتلاف الحكومي الذي قد يكون لأول مرة منذ انتخابات 2011 بدون نهضويين".



زهير المغزاوي
النهضة غيرت نتائج الانتخابات بأموال مشبوهة

وتابع "الفساد السياسي الجلي والصريح بتسويتها لقانون المصالحة الإدارية سنة 2017 الذي مكن آلاف الفاسدين ممن هتكوا أعراض الناس وقاسوا بنهب المال العام وهدره واستولوا على ثروات البلاد وتجاوزوا السلطة المنوطة لهم وزوروا الانتخابات والمناظرات وتلقوا الرشاوى، ومكونهم من شهادة براءة مستخرجة من الدوائر القضائية وأعادوا دمجه في نسج الدولة الاقتصادي والمالي والسياسي والإداري والأمني والمؤسستي".

وبالرغم من الاتهامات التي توجهها الحركة الإسلامية إلا أنها حافظت على نفوذها في الحكم منذ ثورة يناير 2011.

وفي مطلع العام 2019، فرض تسريب وثيقة صادرة عن البنك المركزي التونسي يطلب فيها التدقيق في الحسابات المصرفية لحركة النهضة، وعدد من قادتها، إبقاعا جديدا على سير أحداث وتطورات مسار الحراك السياسي في البلاد بشقيه الحزبي والحكومي، تباينت فيه حدة الآراء التي عكفت الخلافات.

وتعاطت حركة النهضة الإسلامية رغم النفي الصادر عن الناطق الرسمي باسمها، عماد الخميري، وهو نفي لم يقنع المراقبين الذين رأوا أن ذلك التعاقد يكشف خداع هذه الحركة، خاصة أنه يتعارض مع قيمة ميزانيتها للعام 2019 التي قالت إنها تقدر بـ 6.442 مليون دينار (2.385 مليون دولار).



الاتهامات تحاصر النهضة

تونس - اتهم الوزير المكلف بالتوظيف العمومية والحكومة ومكافحة الفساد محمد عبو حركة النهضة الإسلامية بتلقي أموال مشبوهة وغير قانونية وذلك في أحدث تصعيد بين وزير في حكومة إلياس الفخفاخ وحركة النهضة.

وقال محمد عبو "إنه من المضحك أن يعتقد الشعب التونسي أن الإطاحة بحكومة إلياس الفخفاخ كانت بسبب ملفات الفساد التي لاحت الفخفاخ".

وأبرز عبو في مؤتمر صحفي، الأربعاء، أن حركة النهضة التي تدعي نجاحها في الإطاحة بحكومة تضارب المصالح لإلياس الفخفاخ هي "حركة تعيش بأموال كلها غير قانونية وغير شرعية وسبق أن تم تقديم شكاية في الغرض للثلاثين من مصادر تمويل الحركة، علاوة عن تبيض الأموال وعلاقتها بالمال الفاسد والتمويل الأجنبي".

وأعلن محمد عبو في نفس المؤتمر الصحفي استقالته من الأمانة العامة لحزب التيار الديمقراطي ومن عضوية مجلسه الوطن على أن يبقى منخرطا في الحزب.

ومن شأن هذه التصريحات أن تثير استفهامات بشأن التوقيت والدلالات (بعد منج الثقة للحكومة الجديدة)، فيما استند عبو إلى حجج وبراهين تثبت ضلوع حركة النهضة في توظيف المال السياسي الفاسد ضمن أجنداتها الحزبية الضيقة والخارجية.

وأشار الناشط السياسي فريد العليبي، بأن "الإشارة إلى التمويلات المشبوهة لحزب حركة النهضة قديمة ففي وقت سابق قال الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي إن هناك شلالا من الدولارات تنتفع به تلك الحركة. كما أن هناك اتهامات من مصادر مختلفة تنهت في نفس الاتجاه وصولا إلى تصريحات وزير الوظيفة العمومية ومقاومة الفساد محمد عبو الأخيرة".

وأضاف فريد العليبي في تصريح لـ "العرب"، "يبدو أن الإفصاح عن تلك المعلومات الآن مرتبط بالتناقضات بين حركة النهضة والتيار الديمقراطي في صلة بالتحالفات صلب البرلمان وانعكاسها على الموقف من حكومة المشيشي".

وتابع العليبي "تلك التصريحات ذات مصداقية من جهة كونها ليست غريبة أو جديدة في ما يخص الحركة ولكن توقيتها هو المثير للانتباه فقد كان على الوزير المذكور الإفصاح عنها قبل اليوم ولكن السياسة الرسمية في تونس تعودت على مثل هذه الظواهر طيلة سنوات".

ويرى مراقبون سياسيون أن الملف المالي لحركة النهضة الإسلامية ملف شائك تسعى الحركة في كل مرة إلى محاولة تعييبه عن أنظار الرأي العام، ويصفه البعض بـ "الغز الأسود"، الذي يلقي بظلاله على التطورات السياسية من فترة إلى أخرى ولاسيما المحطات الانتخابية منها.

التعيينات سلاح السراج لاستمالة مدن غرب ليبيا تحسبا لمواجهة مصراتة

رئيس حكومة الوفاق يحاول تطويق خلفه مع باشاغا



استعراضات باشاغا تبرك السراج

ورفض معيقيق، تنفيذ قرار السراج بشأن إعادة تشكيل مجلس أمناء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي سيرأسه حسب حكومة الوفاق.

وقال معيقيق في بيان له الأربعاء "في الوقت الذي نشكركم على الثقة الممنوحة لنا بصندوق قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 571 لسنة 2020، بشأن إعادة تشكيل مجلس أمناء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وحيث أن الألبية المتبعة لصدور قرارات المجلس تتم عن طريق العرض على النواب والأعضاء مجتمعين وتصدر بموجب محاضر رسمية وهو أمر تم الاتفاق والعمل به منذ فترة".

وختم البيان قائلا "عليه، فإن الأمر يتطلب إيفاف وسحب القرار المشار إليه للأسباب السالفة الذكر". ويرى مراقبون أن تعيين معيقيق، الذي ليس له أي تأثير عسكري داخل مصراتة بخلاف فتحي باشاغا، يستهدف إقناع قيادات مصراتة بأن السراج يولي أهمية لنقل المدينة الاقتصادي حيث يمثل معيقيق أحد رجال الأعمال والمال في مصراتة وتعول عليه ميليشيات المدينة من أجل التسرب لأجهزة الدولة.

وبالرغم من تأكيده على أنه سيمتثل للتحقيق وأنه يرحب بقرار رئيس حكومته إلا أن باشاغا قد يلجأ للتصعيد مع غريمه السراج ما جعل الأخير يجهز كذلك لاحتواء غضب مدينة مصراتة. ومن جهة أخرى، يحاول السراج التهديد مع مصراتة التي لها أكثر من 17 ألف مقاتل وفتاوي المواجهة المباشرة معها وذلك من خلال تعيينات أخرى تأخذ بعين الاعتبار البعد العسكري والاقتصادي والسياسي للمدينة.

وبعد تعيينه لمحمد الحداد، وهو أحد ضباط مدينة مصراتة وقائد بارز لميليشيا مؤثرة هناك وهي كتيبة الحلوص، رئيسا للاركان عين السراج نائبه بالمجلس الرئاسي أحمد معيقيق على رأس مجلس إدارة صندوق الإنماء الاقتصادي، الذي يعتبر من أهم المؤسسات المالية السياسية الليبية، حيث يقدر رأس ماله واستثماراته وأصوله بأكثر من 8 مليارات دولار.

ويرى مراقبون أنه وبالرغم من رفض معيقيق لهذا المنصب، إلا أن ذلك يندرج في إطار أجندة السراج لكسب تأييد وولاء مصراتة تجنباً لاشتباك وشيك معها.

سلسلة التعيينات الأخيرة صلب وزارة الدفاع وفي مجلس الإنماء الاقتصادي وغيرهما، وهي تعيينات تطرح أكثر من تساؤل حيث شملت أكثر من مدينة غربي البلاد ما يؤكد أن السراج يباين بمحاولة استرضاء مصراتة لكنه لا يثق في قدرته على احتواء غضب مدينة باشاغا، ما يجعله يتأهب لأي مواجهة وفقا لمراقبين.

وكان السراج قد عين في وقت سابق صلاح الدين النمروش وهو من مدينة الزاوية ووزيرا للدفاع، ما عزز الشكوك بشأن محاولته ضمان ولاء أبناء المدن الغربية.

وجاء تعيين النمروش عقب توقيع فتحي باشاغا عن العمل وهو ما لم يُرض ميليشيات مصراتة والتي استعزت عسكريا عند قدومه من تركيا في محاولة للضغط على السراج الذي يبدو أنه استشعر خطر الوفاق في مواجهة مع هذه الفصائل المسلحة تسليحا جيدا. واندفعت ميليشيات مصراتة وبقوة في دفاعها عن وزير الداخلية المال، حيث رافقت باشاغا إلى طرابلس استعدادا لعرضه على التحقيق.

يسعى رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج من جهة لضمان تأييد وولاء أكبر عدد ممكن من مدن غرب ليبيا تأمبا لمواجهة محتملة مع مصراتة بعد إقالة وزير الداخلية الذي يتحدر منها فتحي باشاغا، فيما يحاول من جهة أخرى التهدئة مع المدينة التي تستقوي عليه بجيها العسكري.

طرابلس - تعكس التعيينات الأخيرة التي شرع رئيس حكومة الوفاق الليبية، واجهة الإسلاميين، فايز السراج في القيام بها رغبة الأخير في التأهب لأي مواجهة وشيكة مع مصراتة على خلفية توقيف وزير الداخلية فتحي باشاغا عن العمل، وذلك من خلال استرضاء مدن غرب البلاد على غرار الزنتان والزواية. ويرى مراقبون أن السراج يتعامل مع مصراتة، التي يتحدر منها وزير الداخلية فتحي باشاغا المقال مؤخرا، بسياسة "العصا والجزرة"، حيث يحاول من ناحية كسب ود المدينة نظرا لحجمها العسكري ولكنه في نفس الوقت يجهز نفسه لأي مواجهة محتملة في حال صدق باشاغا والميليشيات الموالية له من خلال استرضاء بقية المدن الغربية تحسبا لتحصيدها.

السراج عين علي القناصة وزيرا للإسكان في محاولة يبدو أنها تستهدف استرضاء مدينة الزنتان التي يتحدر منها الرجل

وأعلن السراج مساء الثلاثاء، تعيين علي سالم القناصة وزيرا للإسكان وهي وزارة استحدثها رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في محاولة يبدو أنها تستهدف، وفقا لمراقبين، استرضاء مدينة الزنتان التي يتحدر منها الرجل وكسب ودها.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي إنه تم استحداث هذه الوزارة بناء على "قراره رقم 579 لسنة 2020 الصادر الثلاثاء".

ويُشير مراقبون إلى أن هذا التعيين لا يمكن أن يكون منفصلا عن

واشنطن تنوه بالشراكة المثمرة مع الرباط

محمد ماموني العلوي

ورفع حجم المبادلات الثنائية بخمسة أضعاف. ومن خلال هذا الإطار المتين للتعاون، عمل البلدان على امتداد سنة 2019، بشكل حثيث ووفق مقاربة تركزت على التشاور الدائم، على توطيد التعاون القائم على المصالح المشتركة وتحقيق التنمية والحفاظ على السلم والأمن ومواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل.

وبالنسبة للجانب الأمني، أبرزت واشنطن مساهمة المملكة، التي تضطلع بدور رائد في المجال الأمني على الصعيد الأفريقي، مشيرة إلى أن المغرب يعد، بفضل قيادة الملك محمد السادس، فاعلا رئيسيا في مواجهة الإرهاب.

وفي هذا السياق، نوه بومبيو بالجهود المغربية في مواجهة الإرهاب والدور الذي تلعبه الرباط في منع التطرف العنيف، كما أشاد بالشراكة المغربية في الحفاظ على التراث الثقافي للأقليات الدينية والحوار بين الأديان والتسامح الديني. وتعد الاتفاقية الأولى من نوعها مع بلد أفريقي، وتسعى إلى تعزيز تواجد القنصليات المغربية والأميركية بشكل متبادل، وتسهيل عملها، في وقت تعمل فيه واشنطن على تشييد قنصلية جديدة لها في مدينة الدار البيضاء، وفي هذا الإطار أكد الجانب الأميركي على العمل مع المغرب من أجل الاستفادة على أكمل وجه من إمكانات جميع مواطني البلدين لضمان أمنهم ورفاهيتهم.

ويرى مراقبون أن المغرب يظل شريكا موثوقا لواشنطن في العديد من القضايا الأمنية، كما يؤكد ذلك التعاون العسكري الوثيق بين البلدين من خلال الصفقات التسليحية والتدريب العسكرية المشتركة وبرامج التدريب.

وزير الخارجية الأميركي شجع المغرب على مواصلة دعم الجهود التي تسيرها الأمم المتحدة لحل النزاع في ليبيا

وفي هذا الصدد تقول سارة فوير الباحثة في معهد واشنطن إن "المصالح المتداخلة بين واشنطن والرباط التي لا تعد ولا تحصى، تتطلب تعزيز الاتصالات عالية المستوى، خصوصا مع توجه السياسة الخارجية للمغرب في عهد الملك محمد السادس إلى تعزيز وتسهيل الاستقرار الإقليمي"، مشددة على أن "الرباط أثبتت أنها حلديا موثوقا به في منطقة لا يمكن التنبؤ بها بشكل متزايد".

ويعد المغرب حاليا، البلد الأفريقي الوحيد الذي يجمعه اتفاق تبادل حر مع الولايات المتحدة، والذي مكن منذ دخوله حيز التطبيق سنة 2006 من زيادة حجم الصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة بأكثر من الضعف

المزعمة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وفي إطار الأدوار التي تلعبها المملكة في الملف الليبي استقبل ناصر بوريطة في العاصمة الرباط الأميركية ستيغاني وليامز، المظلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة، خلال الأسبوع الماضي. وقد أعرب المغرب عن المشككة الأساسية في الأزمة الليبية بتقنى سياسية.

والحل حسب الرباط يجب أن يكون سياسيا عبر فترة انتقالية تتلوها انتخابات لحسم مسألة الشرعية، وتحت مظلة الأمم المتحدة، وشهد المسؤولون المغربي على أنه تم الاشتغال في السابق في إطار الاتفاق السياسي في الصخيرات مع الأمم المتحدة.

وأوردت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية مورغان أورتاغوس أن الاجتماع ناقش فرص تطوير التعاون الثنائي لخلق منطقة أكثر أمنا وازدهارا، كما شكر الوزير الأميركي نظيره المغربي على قيادة الرباط لجهود الصحة العامة في أفريقيا، خصوصا في ما يتعلق بمواجهة جائحة كورونا.

ويعتبر المغرب بوابة ذات أهمية استراتيجية على أفريقيا تعتمد واشنطن على سياساته تماشيا مع فنانة المملكة بنجاعة المقاربة التنموية والدبلوماسية في معالجة العديد من الأزمات التي تعرفها القارة الأفريقية أمينا وصحيا.

الرباط - شدد كل من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة ونظيره الأميركي مايك بومبيو في اجتماع لهما عبر تقنية الفيديو، على قوة "الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والمغرب"، لافتا بومبيو إلى ما تم تحقيقه في عهد العاهل المغربي الملك محمد السادس من تقدم في أجندة إصلاح جريئة وبعيدة المدى طوال العقود الماضية.

ونوه بومبيو بالتحسن المطرد الذي تشهده العلاقات المغربية الأميركية، مبرزا أن البلدين عملا في السنوات الأخيرة على توسيع الشراكة الاستراتيجية من خلال اتفاقية التبادل الحر، وتعزيز التعاون الأمني، وتكثيف الجهود المشتركة لتعزيز التسامح والحرية الدينية.

ولاحظ خبراء العلاقات الدولية سعي الولايات المتحدة لتعزيز التعاون مع المغرب في إطار الحرب على الإرهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة، إضافة إلى توسيع مجال التجارة الحرة بين البلدين في سياق التفافس الدولي على النموذج داخل المغرب.

وعلى المستوى الإقليمي ذكر المصدر ذاته أن وزير الخارجية الأميركي "شجع" الحكومة المغربية على مواصلة دعم الجهود التي تسيرها الأمم المتحدة لحل النزاع في ليبيا، وإنهاء آثاره